

لما تضمن اتفاقا في النقل فانقص فعمله كما في قطع الاسفار ولو قطعها
رجل آخر او عدم البناء ضمن هو الغائب كما لو غصب عبد وارجع
فانقص في مدة الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط من شيخ الشيخ ليرد
تحت قوله وان استغله فنقصه الاستغلال او اجر المستعار ونقص ضمن
النقصان وتصرف بما بقي من الغلة والاجرة خلاف لابي يوسف كذا
في الملتقى لكن نقل المصنف عن البراءة ان الغنة تصدق بكل الغلة
والصحيح كما هو معروف في المصنوع والوديعة بان يسه وزيح فيه اذا كان
ذلك تعيينا بالاشارة او بالشرط بدراهم الوديعة او الغصب وتقدرها بغير
تصدق بغيره حصل فيها اذا كان ما يعين بالاشارة وان كان مما لا يعين
اربعه او غيرها فان اشترى اليها وتقدرها او اطلق ولم يشتر وتقدرها
تصدق في الصور الثلاث عند الكرمي قليل وبه يفتي والمختار ان لا يكيل
مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هذا الصحيح كما في فتاوى النوار
واختار بعضهم الفتوى على قول الكرمي في زماننا ككثره الحرام وهذا
كله على قولها وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا تصدق بشيء منه كما لو
اختلف الجنس ذكر الزيلعي فيلخص فان غصب وغيره المفضول فزال
اسمه واعظم منافعه اي اكثره صدق احتسابه عن دراهم بكمها
بلا حصر

تضمنت اتفاقا في النقل فانقص فعمله كما في قطع الاسفار ولو قطعها رجل آخر او عدم البناء ضمن هو الغائب كما لو غصب عبد وارجع فانقص في مدة الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط من شيخ الشيخ ليرد تحت قوله وان استغله فنقصه الاستغلال او اجر المستعار ونقص ضمن النقصان وتصرف بما بقي من الغلة والاجرة خلاف لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البراءة ان الغنة تصدق بكل الغلة والصحيح كما هو معروف في المصنوع والوديعة بان يسه وزيح فيه اذا كان ذلك تعيينا بالاشارة او بالشرط بدراهم الوديعة او الغصب وتقدرها بغير تصدق بغيره حصل فيها اذا كان ما يعين بالاشارة وان كان مما لا يعين اربعه او غيرها فان اشترى اليها وتقدرها او اطلق ولم يشتر وتقدرها تصدق في الصور الثلاث عند الكرمي قليل وبه يفتي والمختار ان لا يكيل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هذا الصحيح كما في فتاوى النوار واختار بعضهم الفتوى على قول الكرمي في زماننا ككثره الحرام وهذا كله على قولها وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا تصدق بشيء منه كما لو اختلف الجنس ذكر الزيلعي فيلخص فان غصب وغيره المفضول فزال اسمه واعظم منافعه اي اكثره صدق احتسابه عن دراهم بكمها بلا حصر

بلا حصر فانه وان زال اسمه لكن بقي اعظم منافعه ولذا لا يقطع
حق المالك غيره كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم منفي عن اعظم
منافعه كما ظنه من ادخله وغيره او يمكن شرحه كمنشئيه ضمنه
وملكه بلا حل الانتفاع قبل ادخانه اي رضى مالكه باذنه او امره
او تضمنه قاضن والقياس حله وهو رواية في غصب طعاما فمضوع
حتى صار مستهلكا يتبعه حلالا في روايته وهو حراما على المعتمد حسما
لمادة الفاء وراي علي كذا في نسخة بالبنين من بدل الاضافة اي سائة
غيره ذكره ابن السلطان وصح طبري او في نسخة وطبري في رواية
وجعل حد يد سيفا وصدق نية والبناء على ساجدة بالجم خيبة عظيمة
تنت بالحد وقيمته اي البناء اكثر منها اي من قيمة الساجدة كما لو
الباقي بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبني عليها او عرس او ابلفت
ذخا حرم لؤلؤة او ادخل الدقر رأسه وقدر او اودع فضيلا فبكر
من بيت المودع ولم يمكنه اخراجه الا بهدم احداث او سقط دينار
في حجرة غيره ولم يمكن اخراجه الا بفسادها وتقدر ذلك بضمه صواب
الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالانخفاض كما في
هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابلغ لؤلؤة فمات لا يشق
بطنه لان حرمته الا وهي اعظم من حرمته المال وقيمته كذا

بلا حصر فانه وان زال اسمه لكن بقي اعظم منافعه ولذا لا يقطع حق المالك غيره كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم منفي عن اعظم منافعه كما ظنه من ادخله وغيره او يمكن شرحه كمنشئيه ضمنه ومملكه بلا حل الانتفاع قبل ادخانه اي رضى مالكه باذنه او امره او تضمنه قاضن والقياس حله وهو رواية في غصب طعاما فمضوع حتى صار مستهلكا يتبعه حلالا في روايته وهو حراما على المعتمد حسما لمادة الفاء وراي علي كذا في نسخة بالبنين من بدل الاضافة اي سائة غيره ذكره ابن السلطان وصح طبري او في نسخة وطبري في رواية وجعل حد يد سيفا وصدق نية والبناء على ساجدة بالجم خيبة عظيمة تنت بالحد وقيمته اي البناء اكثر منها اي من قيمة الساجدة كما لو الباقي بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبني عليها او عرس او ابلفت ذخا حرم لؤلؤة او ادخل الدقر رأسه وقدر او اودع فضيلا فبكر من بيت المودع ولم يمكنه اخراجه الا بهدم احداث او سقط دينار في حجرة غيره ولم يمكن اخراجه الا بفسادها وتقدر ذلك بضمه صواب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالانخفاض كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابلغ لؤلؤة فمات لا يشق بطنه لان حرمته الا وهي اعظم من حرمته المال وقيمته كذا